

جهد الحوزة العلميّة في النجف الاشرف

في

الدراسات النحويّة

الدكتور

صالح كاظم عجيل علي

جامعة بابل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

الحوزة العلمية في النجف الأشرف ركن من أركان البيت اللغويّ خدّمت اللغة العربية منذ تأسيسها منذ أكثر من ألف عام وإلى يومنا هذا، فهي معطاءة في نتائجها اللغوي والنحوي ورجالها الذين وضعوا علوم اللغة نصب أعينهم تأليفاً وتديراً وتيسيراً

فرجال هذه الجامعة العلمية الكبرى هم فقهاء وأصوليون أولاً وأخيراً ومدرستهم هذه مدرسة أصولية فقهية وليست نحوية، ولكن علم النحو عندهم علم مساعد لفهم النصوص الشرعية المقدسة من الكتاب والسنة ؛ ليتسنى لهم استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، فاللغة والنحو أداتان من أدوات الفقيه في عملية الاستنباط .

جاء الجهد النحوي لفضلاء الحوزة العلميّة موزعاً على النحو الآتي :

- ١- علم الأصول: يضع الأصوليون في مقدمات المباحث الأصولية بحثاً لغوية تساعد على فهم دلالة النصوص واستيعابها ، اصطلاحاً عليها "مباحث الألفاظ " أو " المبادئ اللغوية " .
 - ٢- علم التفسير: لا يمكن للمفسر أن يكون مفسراً ما لم يكن ضليعاً في اللغة والنحو ، فيعمد مفسرو القرآن الكريم إلى بحوث لغوية ونحوية تعينهم على تفسير كلام الله سبحانه وتعالى ومعرفة مقاصده .
 - ٣- علم الفقه: لا تخلو الكتب الفقهية والرسائل العملية للفقهاء من بحوث لغوية ونحوية وإن كانت قليلة جداً إلا أنّها غير معدمة .
 - ٤- الكتب النحوية المتخصصة ، فقد تناولوا هذا الميدان وشاركوا فيه تديراً وتأليفاً .
- أمّا مباحث الألفاظ في علم أصول الفقه فقد كان للبحث النحوي فيها نصيب كبير قدّم فيها الأصوليون جهوداً نحوية حقّ علينا أن نسجل لهم فضل الريادة والسبق في طائفة منها ، وقد

دُرست هذه الجهود في أكثر من دراستين أو ثلاث ولعل أشهرها الدراسة الرائدة والتميزة للسيد الدكتور مصطفى جمال الدين الموسومة بـ " البحث النحوي عند الأصوليين " وكان لعلماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف النصيب الأكبر فيها ولا سيما المعاصرين .

أمّا الجهد النحويّ لمفسري الحوزة العلمية فقد قدّموا لنا جهداً متميزاً جرى استيفاءه والكشف عنه ولاسيما في أهم تفسيرين معاصرين وهما: الميزان في تفسير القرآن للسيد محمد حسين الطباطبائي⁽¹⁾ ، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن للسيد عبد الأعلى السبزواري⁽²⁾ .

أمّا الجهد النحويّ في الكتب الفقهية فقلّتها لا أظنها تنهض دراسة مستقلة ولا سيما في الرسائل العملية الفقهية للعلماء المعاصرين .

لم يبق لنا إلا جهدهم النحوي في مؤلفاتهم النحوية المتخصصة ، فقد تركوا لنا آثاراً عدة في مختلف أنواع التأليف النحوي المأثور عن السلف: (منظومات تعليمية ، ومصنفات نحوية ، وشروح ، وشروح على شروح ، وحواشٍ على شروح ، وتعليقات ، وتيسير العربية) .

وقد جاء البحث بمقدمة وتمهيد ومبحثين : أحدهما : لردودهم على النحويين وقد جاء بثلاثة مطالب الاول: لردودهم على المتقدمين والمتأخرين والثاني لردودهم على الاساتذه الجامعيين والثالث لردود بعضهم على بعض، أما المبحث الثاني فلجهودهم في تيسير النحو العربي ونقد بعض محاولات التيسير وقد جاء بمطلبين: احدهما لجهودهم التيسيرية في ضوء محاولات الآخرين ، والآخر: لجهودهم التيسيرية في ضوء المشاركة دعوة وتأليفا ، واخيرا قائمة للنتائج

(1) رسالة ماجستير بعنوان (الدرس النحوي في تفسير الميزان) للباحث رحيم كريم الشريفي في كلية التربية بجامعة بابل ٢٠٠١م.

(2) رسالة ماجستير بعنوان (الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن) للباحث بلال نجم عبد الخالق في كلية التربية بالجامعة المستنصرية ٢٠٠٥م .

التمهيد

أولاً: دراسة احصائية للمؤلفات النحوية في حوزة النجف الأشرف في القرن العشرين الميلادي.

ثانياً: منهجهم في معالجة القضايا النحوية.

أولاً: يمكن ان نقدم احصائية غير نهائية للمؤلفات النحوية لرجال الحوزة العلمية في النجف الاشرف في القرن العشرين الميلادي ؛ لعدم امكانية تتبع مؤلفاتهم على مدى الف عام ولا ادعي أنني احصيتها جميعها الا أنها الاغلب فيما كتبوا، وهي بحسب التسلسل الهجائي وعلى النحو الآتي :

- الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها، الشيخ محمد كاظم الملكي.
- إرشاد الإغفال في إصلاح الخط للضوال، الشيخ محمد جعفر الكرياسي.
- أساس النحو، السيد علي بن محمد الموسوي البهبهاني.
- إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل، الشيخ محمد جعفر الكرياسي.
- إعراب القرآن ، الموسوم بملحة الإعراب في نخبة من سور الكتاب، الشيخ محمد جعفر الكرياسي .
- البداءة في علمي الصرف والنحو، السيد محمد تقي الجاللي.
- بلغة النحاة في شرح الفائقة ، الشيخ هادي كاشف الغطاء.
- تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب، السيد هادي كمال الدين .
- التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرومية، الشيخ محمد ابراهيم الطرفي .
- توضيح الآجرومية، الشيخ صباح الدين الشمريّ الكريائي .
- جواهر الأدب في المبني والمعرب، السيد محمد تقي الجاللي .
- دراسات في قواعد اللغة العربية، الشيخ عبد المهدي مطر الخفاجي .
- الدرّة النقية في المبادئ النحوية، الشيخ صالح المياحي .
- رأي في الإعراب، الشيخ يوسف كركوش الحلبي .
- الستمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدروس النحوية والصرفية، السيد مهدي محمد السويج الخطيب .
- شرح الصمدية، السيد صادق مهدي الحسيني الشيرازي .

- شرح العوامل، السيد عبد الحسين القزويني .
- الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطي، الشيخ محمد علي المدرس الافغاني .
- الفائقة في النحو، الشيخ عباس كاشف الغطاء .
- القواعد العربية، الشيخ منصور المرهون القطيفي .
- كتاب إيضاح العوامل، الشيخ عبد الله الموحد القندهاري . .
- كتاب خلاصة النحو، السيد حسن الصدر .
- كتاب نظم الزهر من نثر القطر، الشيخ هادي كاشف الغطاء .
- كشف الأستار عن وجه الأسرار، السيد علي بن محمد بن علي البهبهاني الموسوي .
- الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية، الشيخ محمد علي المدرس الافغاني.
- الكواكب الدرية في الأحكام النحوية، الشيخ علي كاشف الغطاء .
- مختصر في النحو، الشيخ عبد الهادي الفضلي .
- المصايح النحوية في شرح الألفية، الشيخ قاسم محيي الدين.
- المعجب في شرح ذيل المغرب في علم النحو، السيد رؤوف جمال الدين.
- معجم الاسماء المبنية وعلة بنائها، السيد محمد تقي الجلاي.
- مكررات المدرس شرح السيوطي، الشيخ محمد علي المدرس الافغاني.
- مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، السيد رؤوف جمال الدين .
- من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم.
- المنتخب من كلام العرب، الشيخ محمد جعفر الكرباسي .
- المنصورية في النحو والصرف، السيد محمد الحسيني الشيرازي.
- مواقع حالات الإعراب، الشيخ من جعفر الكرباسي .
- نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية، الشيخ محمد الجواد الجزائري .
- نقد الاقتراحات المصرية، الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء والشيخ علي كاشف الغطاء.
- نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، الشيخ محمد جعفر الكرباسي .
- نهج الصواب في حلّ مشكلات الإعراب، الشيخ علي كاشف الغطاء .
- هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، الشيخ محمد جعفر الكرباسي .

ثانياً: منهجهم في معالجة القضايا النحوية.

اعتمدت الدراسة جهد طائفة من فضلاء الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، فلكلّ حوزيّ منهجه واسلوبه الخاص الذي يعرض به آراءه ، فقد تباين منهجهم في طائفة من القضايا في المعالجات النحوية ، واتفق في قضايا أخر ، وإن كان لكل واحد منهم شخصيته التي تميزه من غيره إلا أنّ القاسم المشترك بينهم هو المادة النحوية التي قد تفرض عليهم منهجاً وأسلوباً معيناً في العرض والمناقشة والاستشهاد ، ويمكن أن نفصل القول في منهجهم على النحو الآتي:

الأولى: يعتمدون الشواهد المختلفة ، القرآن الكريم ، الحديث النبوي ، أقوال العرب شعراً ونثراً في عرض المادة العلمية^(٣).

الثانية: يستطردون في توضيح مسائل لغوية (صوتية أو صرفية أو معجمية) في أثناء عرض المادة النحوية^(٤). وقد يصوّبون بعض التعبيرات أو التراكيب لبعض المتأخرين^(٥)

الثالثة: يتفقون كثيراً على طرح الأوجه الإعرابية المتعددة^(٦) .

الرابعة: يعرضون المسائل الاختلافية وحجج الفريقين^(٧) .

الخامسة: اعتماد المنهج التعليمي في عرض المادة العلمية فكثيراً ما صرّحوا بأنّ مؤلفاتهم للمبتدئين ، قال السيد محمد عبد الحسين القزويني: (أحببت أن أشرح الألفاظ التي وردت فيه

^(٣) يُنظر: نهج الصواب: ٧٩ وشرح العوامل: ٢١ ودراسات في قواعد اللغة العربية: ٥٢/١ .

^(٤) ينظر: هبة الحازم: ٢٠/١ ، ٢١٣ ، والمعجب : ٦٨ والتحف الطرفية : ١٧ ، ١٨ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٨ .

^(٥) ينظر: هبة الحازم : ١٤٩/١ .

^(٦) ينظر: شرح العوامل: ٨٦ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ومئة المنان: ٧٠/١ ، ١٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ وهبة الحازم: ١٦/١ .

^(٧) ينظر: بلغة النحاة: ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣٥٥ وهبة الحازم: ١٢٤/١ والمعجب: ٣٥ ، ٥٢ ، ١١٠ .

مبتعداً عن الاستدلال على مطالبه ليكون عوناً للمبتدئ على فهم المطالب (١). وقد يلجؤون الى طرح أوجه إعرابية لتنمية الذهن وإعمال الفكر على الرغم من عدم صحتها (٢).

السادسة: وضع الحدود النحوية (٣)، واعتقد أن النزعة التعليمية من الأسباب المهمة التي دعتهم لوضع الحدود النحوية لما فيها من إيجاز للمادة العلمية .

السابعة: عدم الالتزام بمذهب نحوي معين وإن جنحوا الى البصريين كثيراً فقد كانوا يوافقون الكوفيين حيناً آخر، وطائفة منهم مالوا الى الآراء الكوفية أكثر من موافقتهم للبصريين .

الثامنة: يعتمدون طائفة من آراء الأصوليين وقد يصرحون قليلاً بمصادرهم الأصولية وقد يأتون بقواعد اصولية يسندون بها قواعد نحوية (٤).

التاسعة: كثيراً ما يعرضون أسئلة ويجيبون عنها أو يذكرون بعض المجالس أو المناسبات بأنهم سئلوا فاجابوا (٥) .

العاشرة: يذكر طائفة منهم مصادرهم ولا يذكر بعضهم الآخر ، وقد يأخذون نصوصاً وتعريفات من دون الإشارة الى اصحابها (٦)، وقد يذكرون آراء المعاصرين من دون التصريح باسمائهم (٧) .

الحادية عشرة: يعرضون المسائل النحوية بطريقة فإن قلت ... قلت (٨) ، وبطريقة سألني بعض الأفاضل فأجبت (٩) ، وسألني بعض الطلبة (١٠) ، وسألني جدي ووالدي (١١) .

(١) شرح العوامل : ٢ .

(٢) ينظر: منة المنان: ٢٧١/١ .

(٣) ينظر: الكواكب الدرية: ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ والمنتخب : ٢٠١ .

(٤) ينظر: التحف الطرفية : ١٢٨ والمنتخب: ٦٣ ، ٨٢ وبلغة النحاة: ٨٢ .

(٥) ينظر: نهج الصواب: ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ .

(٦) ينظر: نهج الصواب: ٢٢ وبلغة النحاة: ٥٣ .

(٧) ينظر: بلغة النحاة: ٢٩٤ ، ٣١٠ .

(٨) ينظر: نهج الصواب: ٢٢ ، وبلغة النحاة: ٢٨٣ .

(٩) ينظر: نهج الصواب: ٦٢ .

(١٠) ينظر: نهج الصواب: ٦٦ ، ١٤٣ .

الثانية عشرة: يدلون بدلوهـم بطرائق متعددة والفاظ مختلفة منها :-

١- تنبيه ... الجواب^(٢)

٢- تنبيهات^(٣) ...

٣- فائدة^(٤) ...

٤- فوائد^(٥) ...

٥- بيان^(٦) ...

٦- تكميل^(٧) ...

٧- تحف نافعة^(٨) ...

٨- فيه نظر^(٩) ...

٩- توضيح^(١٠) ...

الثالثة عشرة: يتبعون في منهجهم النحوي ذكر الفروق بين الأشياء المتشابهة من جهة معينة وفي مواطن كثيرة جداً منها :

١- الفرق بين لم ... ولما^(١١) .

٢- الفرق بين ظنّ ... واعلم^(١٢) .

(١) ينظر: نهج الصواب : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ١٥٦ .

(٢) ينظر: الكواكب الدرية: ٢٢ والمعجب: ٥٣ ، ٦١ ، ١٢٥ وهبة الحازم: ١٩٥/١ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ والتحف الطرفية: ٧٧ وبلغـة النحاة: ٧٥ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ٣٨٣ ، ١٦٠ ، ٤١٦ .

(٣) ينظر: نهج الصواب: ٦٤ ، ٦٩ وبلغـة النحاة: ١٦ ، ٣٧ ، ٧٨ ، ١٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٦٥ .

(٤) ينظر: بلغـة النحاة : ٧١ ، ٧٤ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ والتحف الطرفية: ٢٧ ، ١٢٤ .

(٥) ينظر: بلغـة النحاة: ٢٥٧ وهبة الحازم: ٢٤٠/١ ، ٣٢٣ .

(٦) ينظر: بلغـة النحاة : ٤١٧ .

(٧) ينظر: التحف الطرفية : ٤٠ .

(٨) ينظر: التحف الطرفية : ١٦ .

(٩) ينظر: المنتخب: ٦٤ .

(١٠) ينظر: التحف الطرفية : ٤٤ .

(١١) ينظر: المعجب : ١٨٤ .

(١٢) ينظر : المعجب : ١٦٥ ودراسات في قواعد العربية : ١٦/١ .

٣- الفرق بين الفعل الماضي الناقص وسائر الأفعال^(١) .

٤- الفرق بين كان التامة والناقصة^(٢) .

٥- الفرق بين أم المتصلة والمفصلة^(٣) .

٦- الفرق بين المصدر واسم المصدر^(٤) .

٧- الفرق بين المبتدأ المسند اليه خبر والمبتدأ المسند اليه فاعل^(٥)

الرابعة عشرة: من القضايا البارزة في منهجهم التصريح بما انفردوا به بطرائق مختلفة وقد شكلت

هذه القضية ظاهرة في منهجهم النحوي* ، ومن تصريحاتهم في مواضع ومباحث متفرقة :

١- قال الشيخ علي كاشف الغطاء بعد أن وجه بيتاً توجيهاً نحويّاً: (ولم أرَ من أحسن إعراب

هذا البيت)^(٦) .

وقال أيضاً في لفظة "البتة": (ولم أرَ من تعرض للهاء التي فيها)^(٧) .

وقال أيضاً: (ولم يذكر أحد هذا المعنى)^(٨) .

٢- قال الشيخ هادي كاشف الغطاء: (ولا نرى أحداً من النحويين نص على ذلك)^(٩) .

وقال أيضاً: (ولم أرَ أحداً من النحويين نص عليه أو تعرض له)^(١٠) .

(١) ينظر : المعجب : ١٦٠ .

(٢) ينظر : المعجب : ١٦١ .

(٣) ينظر : المعجب : ١٨٧ .

(٤) ينظر : التحف الطرفية : ١٢٧ .

(٥) ينظر : هبة الحازم : ١٥٤/١ .

* لم أفرد لهذه القضية مبحثاً خاصاً ولم أضعها في مبحث المميزات ؛ لأنّ أغلب هذه التصريحات كان ظناً منهم والحقيقة أنّهم قد سبقوا إليها إلا بعض هذه المسائل وسنأتي على تفصيل القول بها

في فصول الباب الثاني

(٦) نهج الصواب : ٩٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٣٨ .

(٨) المصدر نفسه : ١٤٩ .

(٩) بلغة النحاة : ١٢٣ .

(١٠) بلغة النحاة : ١١٠ .

وقال أيضاً: (لم أرَ أحداً نصَّ عليها)^(١) .

٢- قال السيد محمد الصدر: (ولا بدَّ من الإشارة الى أمر لم يلتفت اليه النحويون والمنطقيون)^(٢)

٤- قال السيد رؤوف جمال الدين: (ولم يقل واحد منهم هذا القول)^(٣) .

وقال أيضاً: (ولم أجد من ذكر هذا التعليل)^(٤) .

وقال أيضاً: (فإنني لم أجده في كتاب ... ولعلَّ هذا ممَّا وفقنا الله تعالى اليه)^(٥) .

وقال أيضاً: (إلا أنَّ النحاة لم يتعرضوا اليها)^(٦) .

٥- قال الشيخ محمد جعفر الكرباسي: (لا أظن أنَّ أحداً من النحاة قاله)^(٧) .

(١) بلغة النحاة: ٢١٧ .

(٢) مئة المنان: ٢٤٨/١ .

(٣) المعجب: ٤٨ .

(٤) المعجب: ٨١ .

(٥) المعجب: ٣٢ .

(٦) المعجب: ٣١ .

(٧) المنتخب: ٢٠٢ .

المبحث الأول

ردودهم على النحويين

أولاً: ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .

- ١- ردّ هادي كاشف الغطاء على سيبويه في (خبر لا النافية للجنس)
 - ٢- ردّ السيد رؤوف جمال الدين على المطرزيّ وابن الحاجب في (التمييز)
 - ٣- ردّ الشيخ محمد جعفر الكرياسيّ على ابن الناظم في (نون الوقاية) .
- ثانياً: ردودهم على الاساتذة الجامعيين .

- ١- ردّ السيد محمد باقر الصدر والسيد رؤوف جمال الدين على الدكتور مهدي المخزوميّ في (إلغاء فعل الأمر) .
- ٢- ردّ السيد رؤوف جمال الدين على الدكتور مصطفى جواد في (المنصوب بنزع الخافض) .

ثالثاً: ردود بعضهم على بعض :

- ١- ردّ الشيخ علي كاشف الغطاء على والده محمد رضا في (زمن اسم الفاعل) .
- ٢- ردّ السيد محمد الصدر على السيد الخوئيّ في (متعلق باء البسملّة)

أولاً: ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .

١. ردّ هادي كاشف الغطاء على سيبويه في خبر لا النافية للجنس .

تباينت آراء النحاة في عامل خبر "لا" النافية للجنس (فذهب سيبويه الى أنه يرتفع به قبل دخولها وذهب الأخفش وجماعة الى أنه يرتفع بها قياساً على إن)^(١).

في البدء لا بدّ أن ننوه بمسألة مهمة وهي أنّ الاختلاف المشار اليه متوقف على اسم "لا" فإن كان مبنياً وقع الاختلاف في رافع الخبر ، وأمّا اذا كان اسمها معرباً فلا اختلاف بينهم وأنّ الخبر مرفوع بها ، فذهب سيبويه الى أنّ اسم " لا " النافية للجنس اذا كان مفرداً فخيرها مرفوع به - أي مرفوع بالمبتدأ - وخالفه الأخفش والأكثرين^(٢) .

ردّ الشيخ هادي كاشف الغطاء على سيبويه ، قال: (ولا يخفى أنّ هذا من سيبويه تحكم صرف وإلا فلا أرى لهذه الخصوصية وجهاً)^(٣) .

واحتج ابو البقاء العكبري لمذهب سيبويه بأن " لا " عامل ضعيف ؛ لأنّه فرع على إن ، وإنّ فرع على الفعل الذي يقتضي مرفوعاً ومنصوباً^(٤) ، والأصل النحوي يقول: بانحطاط الفروع أبداً عن رتبة الأصول^(٥) .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي وقد سبقه ولحقه كثير من الباحثين -واتفق معهم- أنّ (هذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمت الى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد وذلك لأنّها مستعارة من علوم أخرى فجريت في النحو فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً)^(٦) .

٢. ردّ السيد رؤوف جمال الدين على المطرزي في التمييز .

(١) المغني في النحو: ٢٧٨/٣ وينظر: شرح المفصل: ١٠٦/١ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٣/١ وبلغّة النحاة: ٣٤١ .

(٣) بلغّة النحاة: ٣٤٢ .

(٤) ينظر: التبيين: ٣٦٩ .

(٥) الإنصاف: ٥٩/١ ، ٢٢٩ .

(٦) النحو العربي نقد وبناء: ١٩٥ .

نقل السيد رؤوف تعريف المطرزي للتمييز بأنه (... رفع الإبهام عن الجملة نحو: طاب زيد نفساً واشتعل الرأس شيباً)⁽¹⁾ .

وقد ردّ على هذا الحدّ بأنه غير صحيح ، قال: (وحده بـ " رفع الإبهام عن الجملة " غير صحيح)⁽²⁾ . وأثنى على حد ابن الحاجب للتمييز ، قال: (والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته أقرب)⁽³⁾ . إلا أنّه استدرك ورد على ابن الحاجب ايضاً، قال: (وأن كان فيه نقص ايضاً)⁽⁴⁾ .

أمّا ردّ السيد رؤوف على المطرزيّ فيرى أنّ تقييده برفع الإبهام عن الجملة قد يخرج تمييز المفرد ويقوي هذه الشبهة المثان اللذان ذكرهما في تعريفه المتقدم⁽⁵⁾ .

أمّا ردّه على ابن الحاجب فيرى أنّ حده قد اشتمل على القسمين أي تمييز الجملة والمفرد إلا أنّه لا يمنع من الاشتراك فرفع الإبهام يعم الحال والنعته وعطف البيان ، إذ ربّما يتوهم من رفع الإبهام عن الذات- الإطلاق أي الذات وهيئاتها وليس كذلك التمييز⁽⁶⁾ .

ويبدو أنّ رده واعتراضه صحيح ومقبول وأنّ حد ابن عقيل للتمييز لعله أشمل حد تلافى فيه أي إشكال من شأنه أن يقع بين التمييز أو أي مبحث نحوي آخر ، قال: (هو كل اسم نكرة متضمن معنى "من" لبيان ما قبله من إجمال نحو طاب زيد نفساً وعندى شبر أرضاً)⁽⁷⁾ .

٣. ردّ الشيخ الكرباسي على ابن الناظم في نون الوقاية .

(1) المعجب: ٩٤ .

(2) المصدر نفسه: ٩٤ .

(3) المصدر نفسه: ٩٤ .

(4) المصدر نفسه: ٩٤ .

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤ .

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤ .

(7) شرح ابن عقيل: ٢٨٦/١ .

ياء المتكلم من الضمائر المتصلة وهي مشتركة بين محلي النصب والجر ، نحو: زرتني في حديقتي ، فالناصب لها إما فعل أو اسم فعل أو حرف ناسخ ، وتكون في محل جر بالحرف والإضافة⁽¹⁾.

فإن كانت ياء المتكلم منصوبة بأحد عوامل النصب المتقدمة وجب أن تسبقها نون مكسورة تسمى نون الوقاية ، وأما لعل من النواصب فيجوز الأمران: إثباتها وحذفها والأكثر حذفها⁽²⁾.

أما إذا كانت ياء المتكلم مجرورة فالجر في موضعين أو قل بعاملين :

أحدهما: حرف الجر ، فإن كان حرف الجر "من" أو "عن" وجب الإتيان بنون الوقاية⁽³⁾ ، وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون نحو: لي فيك أمل ، وبي نزوع الى رؤيتك⁽⁴⁾ .

والآخر: الإضافة ، إن كانت الياء مجرورة بالإضافة والمضاف ساكن الآخر نحو: "لدن" أو "قد" أو "قط" فالأكثر إثبات نون الوقاية وقل حذفها⁽⁵⁾ ، فنقول: قدني وقطني (حرصاً على إبقاء السكون ؛ لأنه الأصل فيما بينون)⁽⁶⁾ . وقد اجتمع الحذف والإثبات في قول الشاعر⁽⁷⁾ :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدَى لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُحَدِّ

قول الأكثر في إثبات نون الوقاية مع "قد" و "قط" عليه ابن مالك وابن عقيل⁽⁸⁾.

أما ابن الناظم فذهب الى أن الحذف فيهما هو الأكثر ، قال: (وأما قد وقط فالبعكس من "لدن" ؛ لأن قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني)⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الجني الداني: ٢٦٩ والنحو الوافي: ٢٨٠/١ .

(2) ينظر: هبة الحازم: ٩١/١ والنحو الوافي: ٢٨١/١ .

(3) ينظر: هبة الحازم: ٩١/١ والنحو الوافي: ٢٨١/١ .

(4) ينظر: النحو الوافي: ٢٨١/١ .

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١ .

(6) مغني اللبيب: ٣٤٣/١ ، ٣٥٤ .

(7) البيت لحميد بن مالك الارقط ، ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١ ومغني اللبيب: ٣٤٣/١ والجني

الداني: ٢٦٩ . المحققون يقولون: ليس في ديوانه .

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١ .

وردّ عليه الشيخ محمد جعفر الكرياسيّ وعدّه غلطاً ، قال: (وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فيهما هو الغالب) (١).

وأكد الكرياسيّ تغليطه لابن الناظم ، قال: (وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فيها أعرف من الاثبات) (٢) . ويرى الأستاذ عباس حسن أنّ الأصح والأفصح إثبات النون (٣) .

والظاهر أنّ ردّ الشيخ الكرياسيّ على ابن الناظم ردّ علمي يؤيده الاستقراء وإجماع المتقدمين والمتأخرين على إثبات نون الوقاية مع (قد وقط) على الأغلب .

ثانياً: ردودهم على الاساتذة الجامعيين

١. ردّ السيد محمد باقر الصدر على د. مهدي المخزومي في الغاء فعل الأمر .

المعروف بين أساتذتنا اليوم من تلاميذ الدكتور مهدي المخزومي أنّه كوفيّ التوجه ، جاء هذا الحكم من موافقته لطائفة من آراء الكوفيين فقد تناول -رحمه الله- فعل الامر وحقيقة وجوده بوصفه قسيماً للماضي والمضارع أم لا ، قال: (وقد سبق لنا أن أيدنا الكوفيين في عدم النظر اليه قسيماً للفعل الماضي والمضارع ... أكبر الظن أن بناء " إفعال " ليس بفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة) (٢).

وحجة الدكتور المخزومي أنّ الفعل لا بدّ أن يتميز بشيئين قد خلا منها فعل الأمر ، أحدهما: أنّه مقترن بالدلالة على الزمان ، والآخر: أنّه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه (١).

(٩) هبة الحازم: ٩٢/١ .

(١) ينظر: هبة الحازم : ٩٣/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٩٣/١ .

(٣) ينظر: النحو الوافي : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٠ .

(١) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠ .

فهاتان الميزتان يخلو منهما فعل الأمر في نظر المخزومي ، فلا يدل بصيغته على الزمان ولا إسناد فيه (أما كونه خلواً من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا ، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل أما كونه خلواً من الإسناد فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على الف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة ، أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في "فعل" المقدر كما يزعمون ولا إسناد في رأينا الى مثل هذه الكنايات ؛ لأنها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة بل هي كنايات أو إشارات تشير الى جنس المخاطب أو عدده)^(٢).

ردّ عليه السيد محمد باقر الصدر، وقد نوقش هذا الرأي في الحلقات العلمية الأصولية في الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

فقد ردّ محمد باقر الصدر رأي المخزومي بأنّ (دلالة الفعل على تلبس فاعله به لا يقصد منه الدلالة على وقوع ذلك خارجاً ، بل المقصود أنّ الفعل والحدث تارة يلحظ في نفسه ، فيكون اسماً ، وأخرى تلحظ نسبته الى شخص بنحو النسبة الناقصة أو التامة ... ومن الواضح أنّ هذا محفوظ في فعل الأمر أيضاً ؛ لأنه يدل على أنّ المطلوب صدور الفعل من المأمور [كذا]^(٣) فقد لوحظت نسبة الفعل - الحدث - الى الفاعل ، لكنه لم يلحظ ذلك في وعاء التحقق والإخبار ، بل في وعاء الطلب والإرسال وهذا الاختلاف لا يمثل فارقاً فيما هو مدلول الفعل ، بل في مدلول الجملة ، وكون النسبة التامة فيها إخبارية أو إنشائية)^(٤) .

واستطرد السيد محمد باقر الصدر موضحاً (وبكلمة أخرى: أنّ الملحوظ في صيغة "فعل" لو كان هو نسبة طلب الفعل الى الشخص المخاطب ابتداء ، بدون ملاحظة نسبة بين الفعل والفاعل ، كان لما ذكر من عدم كون هذه الصيغة فعلاً وجه؛ لأنّ الفعل منقوّم بنسبة الحدث الى الفاعل بنحو الصدور والحلول ، ولكن الالتزام بتجريد فعل الأمر عن النسبة المباشرة بين الحدث

(٢) المصدر نفسه: ١٢٠

(٣) الصواب : صدور الفعل عن المأمور .

(٤) مباحث الدليل اللفظي: ٣٤٥/١ . نقلاً عن البحث النحوي عند الأصوليين : ١٥٧ - ١٥٨ .

والفاعل بلا موجب بل الموجب على خلافه ، وهو أنّ هذا التجريد يقتضي أنّ يكون المطلوب من المخاطب ذات الحدث ، ولو بأنّ يصدر من غير المخاطب ، فلو قال الشخص لإبنة: جنني بماء ، فالولد هنا مطلوب منه مجيء الماء ولم يلحظ مجيء الماء صادراً عنه مع أنّ الفهم العرفي واللغوي لهذا الكلام لا يبرر أنّ يكتفي الابن بتوفير المجيء بالماء عن طريق أمره لغيره بأنّ يسقي اباه الماء ، وليس ذلك إلاّ لأنّ النسبة بين الحدث والمخاطب بنحو الصدور مأخوذة ، وهذا يكفي في كون الصيغة "فعلاً" لدلالاتها على النسبة الصدورية تطوراً ، وإنّ لم تدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً ، لأنّ الوعاء الملحوظ للنسبة ليس هو وعاء التحقق ، بل وعاء الطلب ولو كانت فعلية الفعل متقومة بدلالته على وقوع الحدث من الذات فعلاً وكون النسبة بلحاظ وعاء التحقق ، لوجب الالتزام بعدم فعلية فعل الماضي والمضارع أيضاً حينما يلحظان في غير وعاء التحقق ، كما اذا قيل: "ليضرب زيد" و "هل ضرب زيد" (١).

ونقل الدكتور مصطفى جمال الدين أنّ الدكتور المخزوميّ عندما قرأ النقض بعدم فعلية "ليضرب زيد" و "هل ضرب زيد" كَتَبَ "وهو كذلك" ممّا يدلّ على أنّه التزم بأن صيغتي (فعل يفعل) اذا وقعتا في سياق الانشاء تجردتا عن الفعلية كصيغة (إفعل) (٢).

ويبدو لي أنّ المثليين الإنشائيين اللذين ذكرهما السيد محمد باقر الصدر كفيلان برفض رأي الدكتور المخزوميّ في نفي فعلية فعل الأمر ؛ لعدم تحققهما أيضاً.

٢. ردّ السيد رؤوف جمال الدين على د. مصطفى جواد في المنصوب بنزع الخافض .

لم يكن فضلاء الحوزة النجفيّة متقاطعين أو مبتعدين عن أقرانهم من الفضلاء الجامعيين وإنّ لم تكن علاقة على المستوى الرسمي الثقافي إلاّ أنّها غير معدمة فقد حدثت جملة مراسلات علمية لغوية ونحوية بين السيد رؤوف جمال الدين والدكتور مصطفى جواد ، يسأل الأول ويجيب

(١) المصدر نفسه: ٣٤٦.٣٤٥/١ . نقلاً عن البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٨ .

(٢) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٨ هامش .

الثاني ، وفي سؤال من هذه المناظرات والمراسلات بين النجف وبغداد ، سأل السيد رؤوف العلامة مصطفى جواد إعراب جملة (سقيتُ الحصانَ دلواً ماءً) وكيف توجه إعراب "دلواً"^(١) ؟. فأجابته الدكتور مصطفى أن الدلو منصوب بنزع الخافض .

فردّ عليه السيد رؤوف معترضاً رافضاً لهذا التوجه النحوي ، قال: (إنّ النصب بنزع الخافض لا يرد في الكلام الفصيح إلاّ بحالتين : قياسية وسماعية ، والسماعية تتوقف على السماع ممّن يعتد بقوله أو برواية ثقّات أئمة اللغة وهذه الجملة بالذات لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف)^(٢).

واستطرد السيد رؤوف بإيراد أقوال ابن هشام وابن عقيل وخالد الأزهري في المنصوب بنزع الخافض ومتى يحذف سماعاً ومتى يحذف قياساً الى أن خلص (إنّ الحذف السماعي ليس ذوقياً أو اجتهادياً بل ما ورد عن العرب ؛ وهذان قسمان : سماعي اقتضه الضرورة ، فحمل على الشذوذ ، وسماعي جاز استعماله توسعاً ، أمّا الحذف القياسي فهو مع "أنّ وأنّ وكى" فقط والجملة التي قالها أستاذنا لم تكن من أحد النوعين المذكورين السماعي بقسميه والقياسي ...)^(٣)

أمّا توجيه السيد رؤوف للفظ " الدلو " فيرى أنّها (منصوبة على النيابة عن المصدر ، إذ إنّها في الحقيقة آلة للسقي أو أنّها مفعول به وإنّ كنت في هذه الجملة أرجح الأول مع إمكان الثاني وقبوله)^(٤) .

وردّ عليه الدكتور مصطفى جواد بأنّه (لم يذكر جملته هذه العرجاء هي لفصيح قديم حتى يحق له أن يقول: وهذه الجملة لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجر ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه حذف ، فإنّها جملة من تركيبه وترتيبه يوجب إعرابها ما ينطق عليها منه فرجحت أنا نصب دلواً بنزع الخافض فالمسألة خاصة لا عامة ولذلك كان من التجني على الأدب والإنصاف أن يقول بعد ذلك: "جملة سقيت الحصان دلواً ماءً " لم يكن الحذف فيها

(١) ينظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد : ٢٨ .

(٢) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد : ٢٨ .

(٣) مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد : ٣٠-٣١ .

(٤) المصدر نفسه : ١١ .

مقيساً ولا مسموعاً^(١) . واستطرد الدكتور مصطفى جواد في ردّه على السيد رؤوف جمال بأدلة كثيرة لا يسعها المقام^(٢) .

ثالثاً: ردود بعضهم على بعض

١ . ردّ الشيخ علي كاشف الغطاء على الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء في "زمن اسم الفاعل"

^(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف وردّ على رؤوف جمال الدين ،الدكتور مصطفى جواد: ٢٣ .

^(٢) ينظر: دراسات في فلسفة النحو والصرف: ٣٣ _ ٣٤ .

(لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل ، أو مجرداً فإن كان مجرداً عملَ عملَ فعله من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ... وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مشبه له معنى لا لفظاً)^(١).

نقل الشيخ علي كاشف الغطاء أنه وجد بخط والده فائدةً لو أن قائلًا قال: أنا سارقُ عبدك ، جبرَّ العبد ، كان ضامناً وإذا قال: أنا سارقُ عبدك ، بنصب العبد لم يكن ضامناً ؛ لأنه في الأول بمعنى الماضي وفي الثاني بمعنى المستقبل^(٢).

فاعترض الشيخ علي على ما ذكره والده راداً عليه (في صورة الجرِّ أيضاً يمكن أن لا يكون ضامناً لاحتمال أنه أراد باسم الفاعل الاستقبال وأضاف أن اسم الفاعل إذا عمل في مفعوله جاز إضافته الى مفعوله)^(٣).

ويبدو لي أن اعتراضه فيه نظر ويستدعي وقفه ؛ لأنَّ الشيخ الجليل - رحمه الله - قد جانب الصواب في رده على والده .

فاسم الفاعل يتركب أو يتسق مع ما يضاف إليه أو يطلبه من اسم منصوب يتمم فائدته أو معناه وهذا ما يُصطلح عليه بإعمال اسم الفاعل ، فالذي أودَّ أن أؤكد عليه أنَّ التركيبين: إضافته للاسم المتسق معه أو نصبه إياه يأتیان بزمنين مختلفين ، فمع الإضافة المضي ومع التنوين المستقبل ، فإن نحو: أنا سارقُ عبدك معناه قد سرقتُ عبدك ، وأمّا أنا سارقُ عبدك ، فمعناه سأسرقُ عبدك ، فالأول قد وقعت منه السرقة ، أمّا الثاني فإنه لما سيكون ولم تقع السرقة بعد ، هذا الزمن المستفاد من التركيبين هو الذي دفع الكوفيين أن يعدّوا اسم الفاعل فعلاً دائماً ؛ لأنَّهم وجدوا فيه أهم مستلزمات الأفعال: وهما الإسناد والزمن ولا علاقة للزمن بالعمل النحوي فمع إضافته يتعين الزمن الماضي ومع التنوين الاستقبال ، قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ((كُلُّ

(١) شرح ابن عقيل : ١٠٦/٢ .

(٢) ينظر : نهج الصواب : ٥٢ .

(٣) نهج الصواب : ٥٢ .

نَفْسٍ ذَاتِئْتَهُ الْمَوْتِ))^(١) ولو نونت في ذاتة ونصبت الموت كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التتوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة)^(٢).

وأكد ذلك الدكتور مهدي المخزومي متابعاً الفراء بأن مثل هذا التتوين تخصيص الفعل الدائم . أي اسم الفاعل . بالزمان المستقبل^(٣).

ولعل خير دليل على دلالة التتوين للمستقبل قوله تعالى: ((وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ))^(٤) . فلولا أن التتوين مستقبل ما جاز فيه غداً^(٥).

فخلاصة المسألة أن الشيخ علي كاشف الغطاء اعتقد أن إضافة اسم الفاعل العامل الى معموله يبقي الزمن مستقبلاً ، ظناً منه أن الزمن مرتبط بالعمل والحق أن الزمن يرتبط بالمعنى المراد من اسم الفاعل ماضياً أو مستقبلاً.

٢ . رد السيد محمد محمد صادق الصدر على السيد الخوئي في متعلق باء البسملة

تباينت آراء النحويين البصريين والكوفيين في نوع المتعلق في الجار والمجرور الواقع في باء البسملة ، فالبصريون على أن موضع الباء رفع بالابتداء أو بخبر الابتداء و التقدير أول كلامي باسم الله أو باسم الله أول كلامي ، والكوفيون على أنه فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ والجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف^(٦).

والظاهر أن الكوفيين اختلفوا فيما بينهم أيضاً في مسألتين:

(١) ال عمران: ٣/ ١٨٥ .

(٢) معاني القرآن ، الفراء: ٢/

(٣) ينظر: في النحو العربي نقدً وتوجيه : ١١٨ .

(٤) الكهف: ١٨/ ٢٣ .

(٥) ينظر : الاشباه والنظائر : ٣/ ٢٢٣-٢٢٤ .

(٦) ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ واملأ ما من به الرحمن : ٤/١ .

إحدهما: هل للباء موضع أو لا؟ ، والاختلاف بين أبرز علمين من مدرسة الكوفة وهما: الكسائي والفراء ، فقد نقل ابن خالويه أنّ الكسائي يرى أنّ الباء لا موضع لها ، و الفراء يرى أنّها في موضع نصب (١).

الأخرى: في مادة الفعل المقدّر هل هي: أقرأ أو أقول أو أستعين أو أبتدى والاختلاف في هذه المسألة بين الفراء وأصحابه من جهة والبصريين من جهة أخرى نقل ابن خالويه أنّ الفراء يرى أنّه في محل نصب على تقدير أقول بسم الله أو قل بسم الله (٢).

تناول السيد ابو القاسم الخوئي متعلق الجار والمجرور في البسمة فذكر مذهب الكوفيين ولم يأت على رأي البصريين ، قال: (ذهب بعضهم الى أنّ متعلق الجار والمجرور هو أقرأ أو إقرأ أو أقول أو قل ، وقال بعضهم : متعلقه أستعين أو استعن ، وذهب آخرون الى تعلقه بأبتدىء) (٣).

فرفض الوجهين الأولين وعدّهما باطلين واختار الرأي الثالث أنّ المقدّر الفعل المضارع "أبتدىء" (٤).

أمّا حجته في رفض الوجه الأول (فلأنّ مفعول القراءة أو القول -هنا- يجب أن يكون هي الجملة بما لها من المعنى ، فلا مناص من تقدير كلمة أخرى لتكون الجملة بما لها من متعلق مقولاً للقول) (٥).

أمّا رفضه للوجه الثاني (فلأن الاستعانة تستحيل أن تكون من الله تعالى لغناه عن الاستعانة حتى باسمائه الكريمة ، والاستعانة من الخلق إنّما تكون بالله لا باسمائه) (٦).

(١) ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ .

(٢) ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ .

(٣) البيان في تفسير القرآن : ٤٥٧ .

(٤) ينظر : البيان في تفسير القرآن : ٤٥٧ .

(٥) البيان في تفسير القرآن : ٤٥٧ .

واختار السيد الخوئيّ التقدير الثالث ، قال: (فتعين أن يكون متعلق الجار والمجرور هو أبتدئ)⁽²⁾ . واختاره - من قبل - السيد الطباطبائيّ ، قال: (فمتعلق الباء في بسملة الحمد الابتداء ويريد به تتميم الاخلاص في مقام العبودية بالتخاطب وربما يقال: إنّه الاستعانة ولا بأس به ولكن الابتداء أنسب لاشتمال السورة على الاستعانة صريحاً في قوله تعالى⁽³⁾: ((وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ))⁽⁴⁾ .

واختار الوجه الأول من القدماء ابن قتيبة⁽⁵⁾ ، ومن الحوزيين السيد عبد الحسين القزويني⁽⁶⁾ ، والسيد عبد الاعلى السبزواري⁽⁷⁾ ، أمّا الوجه الثاني فاختار ابن هشام الأنصاري⁽⁸⁾ .

وردّ السيد محمد الصدر على السيد ابي القاسم الخوئيّ في الوجهين اللذين رفضهما ، وردّ عليه أيضاً في الوجه الثالث الذي اختاره ، بعد أن ذكر اختلاف البصريين والكوفيين في متعلق الجار والمجرور في البسملة ونوه بأنّ الوجه الأول يندرج فيه أي فعل يصلح للتقدير بغض النظر عن مادة الفعل أو زمن الفعل ؛ لأنّ البسملة شروع بالقول أو القراءة⁽⁹⁾ .

أمّا رفض السيد الخوئيّ للوجه الأول بأنّ مفعول القراءة أو القول يجب أن يكون هي الجملة بما لها من المعنى ، رده السيد محمد الصدر بأنّه (لا يتم لعدم المناقات بين أن يكون مقول

(1) البيان : ٤٥٧ .

(2) المصدر نفسه : ٤٥٧ .

(3) الفاتحة : ٥/١ .

(4) الميزان : ١٧/١ .

(5) ينظر: القرطبي ، ابن مطرف الكناني: ٣ .

(6) ينظر: شرح العوامل : ٤ .

(7) ينظر: مواهب الرحمن: ١٠/١ .

(8) ينظر: مغني اللبيب : ٢٠١/١ .

(9) ينظر: منة المنان : ٢٩/١ .

القول هو الجملة التامة أو بين أن يكون ظرف القراءة ككل أو جوها العام هو اسم الله سبحانه والتوكل عليه (10) .

أمّا رفض السيد الخوئي للوجه الثاني بأن الاستعانة من الله سبحانه مستحيلة بوصفه هو المتكلم في القرآن أصلاً ، فيكون كأنه هو المستعين بالله ، فقد رده السيد محمد الصدر بأن (جواب ذلك نقضاً وحلاً) (1) .

فجواب النقض (بكلّ ما ورد في القرآن الكريم بلسان غيره سبحانه من دون الإشارة الى المتكلم ومن ما ورد في فاتحة الكتاب ((بِأَنَّكَ نَعْبُدُكَ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) فإنه لو كان هو المتكلم لما جاز كل ذلك (2) .

أمّا جواب الحل (فباعتبار ظهور التعليم للآخرين والتلقين لهم بأن يعملوا ذلك ليكون خيراً لهم في دنياهم وآخراهم ... وكل القرآن الكريم منزل لهداية الناس وتعليمهم ولعله من هنا قدروا فعل الأمر: قلّ أو اقرأ أو استعن بصفته تعليماً لرسول الله صلى الله عليه وآله ولكلّ الناس بالتسبيب (3) .

أمّا اختيار السيد ابي القاسم الخوئي للفعل المضارع "أبتدىء" بوصفه متعلقاً للجار والمجرور فقد رده السيد محمد الصدر وعدّه جزافاً من القول ؛ (لأنّه لو تم له كل ذلك وتنزلنا عن المناقشات السابقة فغاياته صلاحية مادة الابتداء لكونها متعلقاً ، وأمّا كونها بصيغة المضارع أو الأمر أو الاسم ... فهذا مما لا يتعين في حدود ما ذكره من الدليل (4) .

ولعله زيادة في الفائدة أن نورد بأن سائلاً لو سأل: (لم أدخلت الباء في بسم ، وهي لا تكون إلا صلة لشيء قبلها ؟ فالجواب في ذلك أن الله تبارك وتعالى أدب نبيه صلى الله عليه

(10) منة المنان: ٢٩ / ١ .

(1) منة المنان: ٢٩ / ١ .

(2) المصدر نفسه: ٢٩ / ١ - ٣٠ .

(3) المصدر نفسه: ٣٠ / ١ .

(4) المصدر نفسه: ٣٠ / ١ .

وآله أن يقدم اسمه عند كل أخذٍ في عملٍ ومفنتتج كلّ كلام تبركاً بأسمه جلّ وعزّ فكان التقدير
قُل يا محمد باسم الله (١).

ويبدو لي أن ردود السيد محمد الصدر على ما رآه السيد الخوئي ردود علمية مقبولة فيها
وجاهة ومشفوعة بأدلة وأكد ردّه للوجه الثاني بتقدير استعين ، فإنّ في القرآن الكريم الكثير من
المعاني والألفاظ التي نطق بها الخالق عزّ وجلّ لا تصلح أن تنطبق عليه لو كان المقصود منها
هو بذاته المقدسة وإنما وجهها الى المخاطبين أو لتعليم المسلمين أو قيلت بلسان انبيائه .

وأثني على التفاتة السيد الطباطبائي في عدم تقدير استعين مراعاة للسياق القرآني الذي ضمّ
لفظة استعين في كلمات الفاتحة المباركة وممكن أن تقدّر في غير سورة الفاتحة .

(١) كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢١ .

المبحث الثاني

جهدهم في تيسير النحو العربي ونقد بعض محاولات التيسير .

توطئة:

التيسير مفهوم اختلف فيه أصحابه ، فكل منهم يراه ويفهمه بحسب اعتقاده بنوع العسر أو الصعوبة الموجودة في المنهج أو المادة النحوية أو طرائق تدريسها .

فمحاولات التيسير دعوات قديمة بدأت منذ وقت مبكر ولكنها دعوات متفاوتة من حيث جدية الدعوة وطبيعة الموضوعات الميسرة .

فتعالت أصوات الميسرين كلما تقادم العهد على البحث النحوي ولعل القرن العشرين الميلادي هو من أثارها دعوة للتيسير واستطيع أن اصطلح عليه قرن التيسير النحوي ؛ لكثرة المحاولات الجادة كمية ونوعية.

والمحاولات المعاصرة كثيرة جداً ربما يصعب على الباحثين أن يحصوها لأنها مبعثرة في الصحف والمجلات ومباحث الرسائل الجامعية فضلاً عن المحاولات غير المعروفة أو ما زالت مخطوطة - والله العالم - يرى احد الباحثين أنه احصى هذه المحاولات وأنه لم يسبق إلى استقصائها في كتاب^(١).

والحقيقة أن أول محاولة تيسيرية ناضجة في العصر الحديث محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابة (إحياء النحو) وهو أول المحدثين الذين فتحوا باب التيسير ونقد القديم فصارت محاولته رائدة وباتت ومازالت بين مؤيد ومعارض ، سار في ركبه طائفة من النحويين المعاصرين منهم الدكتور مهدي المخزومي والدكتور احمد عبد الستار الجوارى والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور نعمة رحيم العزاوي وغيرهم.

فهذه المحاولات اتفقت على مجموعة من القضايا النحوية ، محل الاتفاق كان قاسماً مشتركاً بين الميسرين محورها الصعوبة والتعقيد وتشخيص الخلل في منهج القدماء برأيهم.

(١) ينظر : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل حسن ، أطروحة دكتوراه الجامعة المستنصرية ١٩٩٥م : ٨٥ .

الحوزة العلمية في النجف الأشرف ركن من أركان البيت اللغوي ، القائم على خدمة التنزيل الكريم ، ومنبع من منابع ثروتها منذ القدم ، فلفضاء الحوزة موقفان مختلفان من نظرية التيسير النحوي:

احدهما: موقف المعارض الراض للتيسير .

والآخر: موقف المشارك المؤيد دعوة وتأليفاً .

أما الموقف الأول الراض فليس من مدار البحث تفصيل القول فيه ؛لان البحث في جهد الحوزة العلمية في التيسير وليس موقفها من رفضه ، ولكن لا ضير من أن نذكر شيئاً من موقفهم تجاه هذه النظرية ما دام مدار البحث موقفهم منها فنقول :إن طائفة من فضلاء الحوزة العلمية في النجف الاشرف رفضوا فكرة التيسير ، ومن أبرزهم الشيخ محمد جواد الجزائري في كتابه (نقد الاقتراحات المصرية) فقد رفض محاولة لجنة المعارف المصرية.

أما السيد رؤوف جمال الدين فقد رفض النظرية جملة وتفصيلاً وكان متحاملاً على أصحاب التيسير ولعلّ أوضح ما يمكن أن يؤكد موقفه قوله: (لكلّ أمة لغتها وقواعدها ولم نسمع تيسير القواعد في الإنكليزية والألمانية والفرنسية ... بالأسلوب الذي يدعو به واليه ميسرو قواعدا الأمانة المخلصون جداً) (١) .

وقوله أيضاً: (ولو دققنا النظر تدقيقاً علمياً واضعين أمانة البحث نصب أعيننا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا الشعبية قد برزت بثوب جديد وأن " كتاب مثالب العرب لابي عبيدة " قد نشر على شكل نحو مُيسر أو أدب حر) (٢).

أما الشيخ محمد جعفر الكرياسي فقد رفض التيسير ايضاً جملة وتفصيلاً في مقابلة شخصية مع الباحث ، ورفضهم ليس غريباً ، فقد رُفضت الفكرة من اغلب الجامعيين.

(١) المعجب : ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٥ . أكتفي بهذين النصين اللذين يوضحان صراحة موقفه الراض والمتحامل على نظرية التيسير وأصحابها .

ولو حاولنا ان نحسن الظن بالرافضين مع أن بعضهم لم يحمل الميسرين على حسن الظن . فنقول :إن حرصهم على سلامة اللغة العربية وإيماننا منهم بعظيم صناعة القدماء جعلهم يرفضون هذه الفكرة ، فضلا عن قناعتهم الراسخة بمنهج القدماء في استقراء قواعد العربية ، وهذا الرفض يمكن أن يؤول على أنه جانب تيسيري أيضا ، يتمثل في الدفاع عما في أيدينا من منهج وقواعد على أنهما الأصلح والأفضل لطلبة العربية في زحمة تلك المحاولات التيسيرية الكثيرة ، ولعل هذا التأويل الأخير يترجح اذا عرفنا أن علماء الحوزة العلمية رفضوا طائفة من المقترحات لأسباب منها :

١. ان الابقاء على الرأي القديم أسهل وأيسر من الرأي التيسيري الجديد .

٢. وجود فائدة علمية في اطلاع الطلبة على بعض القضايا النحوية التي دعت اللجنة إلى إلغائها.

٣. اعتراضات علمية على المقترحات التيسيرية ، وحجتهم في ذلك استقراء لغة العرب وغيرها من الاسباب.

أما الموقف الآخر والمشارك فقد كان لعلماء الحوزة العلمية جهد طيب في تيسير قواعد العربية ، وتيسيرهم جاء من جانبيين:

أحدهما: تيسير الكتاب النحوي من خلال تأليف كتب نحوية تعليمية مبسطة بطرائق ومنهجيات مختلفة يتصف بعضها بالمنهج التعليمي الرصين من حيث الحدود النحوية والعناية بالشواهد والتطبيقات الإعرابية ،فضلا عن المنظومات النحوية والكتب الخاصة بالاعراب التطبيقي.

والآخر: تيسير يتعلق بالمنهج والقواعد النحوية ، وهذا الأخير جاءت جهودهم فيه من طريقتين :

أحدهما :اختيار طائفة من المقترحات التيسيرية واستحسانها في مناقشة اصحاب التيسير في اكثر من محاولة.

والاخر: المشاركة الفعلية في تيسير العربية دعوة وتأليفا.

يبدو أن طبيعة جهد علماء الحوزة العلمية في تيسير العربية يقتضي أن يكون بمطلبين:

أحدهما لجهودهم التيسيرية في ضوء محاولات الآخرين .

والآخر لجهودهم التيسيرية في ضوء المشاركة دعوة وتأليفا.

المطلب الاول

جهودهم التيسيرية في ضوء محاولات الآخرين

لفضلاء الحوزة العلمية آراء في تيسير العربية جاءت من محاولتين تيسيريتين :

أحدهما: محاولة لجنة المعارف المصرية .

والأخرى : محاولة الأستاذ محمد الكسار .

فالأولى منهما طُلب من الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء والشيخ علي كاشف الغطاء استطلاع رأييهما في المحاولة بطلب رسمي من وزارة المعارف العراقية ، بعد أن طلبت منها وزارة المعارف المصرية رأي العلماء العراقيين في المحاولة وشاركهم في مناقشتها الشيخ محمد الجواد الجزائري ، فقد تناول المحاولة المشايخ الثلاثة انتقادا لها واستحسانا لطائفة من مواردها وسنقتصر على موارد الاستحسان والموافقة بوصفها جهدا تيسيريا يُحسب لهم .

أما المحاولة الأخرى فقد تناول الشيخ عبد الهادي الفضلي محاولة الأستاذ الكسار رفضا لبعض مواردها وقبولا لبعضها الآخر، وسنقتصر على موارد القبول بوصفه جهدا تيسيريا يُحسب له.

محاولة لجنة المعارف المصرية

تشكلت لجنة من علماء العربية المصريين وعلى رأسهم الدكتور طه حسين لتيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، وخرجت اللجنة بالمقترحات الآتية^١ :
أولاً: باب الاعراب.

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعرابين: التقديري والمحلي.

ثانياً: العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية .

رفضت اللجنة تقسيم العلامات الاعرابية على اصلية وفرعية وجعلتها اصلية في مواضعها .

ثالثاً: القاب الاعراب والبناء.

ترى اللجنة ان يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب والبناء وان يكتفى بالقاب البناء.

رابعاً: الجملة.

تتألف الجملة من جزأين اساسيين ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو.

أما تسمية الجزأين الأساسيين فقد كان امام اللجنة أن تسميها بالاسماء الآتية:

- ١ . مسنداً اليه ومسنداً ، كما في اصطلاح علماء البلاغة وعلماء النحو قديماً منذ سيبويه .
 - ٢ . الموضوع والمحمول ، كما في اصطلاح علماء المنطق .
 - ٣ . الأساس والبناء .
 - ٤ . المحدث عنه والحديث ، والأخيران اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .
- وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحمول ؛لأنه اوجز ولا يكلف اصطلاحاً جديداً .

^١ . ملاحظة: ينظر: قرار تشكيل اللجنة ومقترحاتها كافة في نقد الاقتراحات المصرية، محمد رضا وعلي كاشف الغطاء : ١ - ٢٣ وبين النجف والازهر السيد كاظم الكفائي : ٣ - ٩ من دون ان اهمش لها في غير هذا الموضوع.

خامساً: متعلق الظرف وحروف الاضافة .

قررت اللجنة انّ المتعلق العام لا يقدر وانّ المحمول في مثل "زيد عندك أو في الدار" هو الظرف ، واما المتعلق الخاص فهو المحمول والظرف تكملة .

سادساً: الضمير .

من أصول اللجنة أن تلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً فمثل "زيد قام" الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه وليس بجملة كما يعده النحاة وهو كمثل "قام زيد" ومثل "اقوم" و "نقوم" مما يقدر فيه الضمير المستتر وجوباً ، الفعل محمول ، والهمزة أو النون اشارة الى الموضوع اغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

سابعاً: التكملة .

ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة انها مفتوحة ابدأ الا اذا كانت مضافاً اليها أو مسبوقه بحرف اضافة . تاتي التكملة لبيان الزمان أو المكان وليبيان العلة ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه وليبيان المفعول أو لبيان الحالة أو النوع وبذلك جمعنا كثيراً من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة من دون ان نضيع غرضاً .

استحسن فضلاء الحوزة العلمية الثلاثة موارد من المقترحات وشجعوا على الأخذ بها ، وهذا الاستحسان مشاركة غير مباشرة بالتيسير ويمكن ان نوضح ذلك بحسب مقترحات اللجنة:

اولاً: باب الاعراب.

رأى الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء انه لا بأس بالاستغناء عنهما وان لم يكن فيه ذلك العناء والجهد الذي بالغت فيه اللجنة ، ويرى ايضاً أنّ الاعرابين لا يخلوان من الفائدة¹ .

¹ ينظر: نقد الاقتراحات، كاشف الغطاء: ٣٥ .

أما الشيخ علي كاشف الغطاء فيرى أنّ الغاءهما يوجب المشقة على التلميذ من غير فائدة يجتئها وأنّ المتأمل في ابواب النحو يرى أنّه لا بدّ من أنّ يطلع التلميذ على الاعرابين^(١) .

أما الشيخ محمد الجواد الجزائري فعد رأي اللجنة بعيداً عن الصواب وأنّ الاستغناء عنهما يجلب على التلميذ عناءً مضاعفاً^(٢) ، وهو تيسير أيضاً ولكن بما يخالف رأي اللجنة.

ثانياً: العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية .

اقترحت اللجنة عدم نيابة بعض العلامات عن بعض وجعلتها كلها أصلية في مواضعها، يرى الشيخان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء أنّه (ليس بخفي أن غرض النحاة بالنيابة هو تفهيم الطالب أنّ مثل الواو في جمع المذكر السالم تعني عن الضمة... وليس مرادهم بالنيابة المعنى الحقيقي لها...ومن المعلوم أنّ هذا الامر يحتاج الطالب الى معرفته والاطلاع عليه سوى انّ عبر عنه بلفظ النيابة أو غيرها)^(٣).

ثالثاً: القاب البناء والاعراب .

لفضلاء الحوزيين موقفان متباينان في هذه الجزئية ، فيرى الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء أنّ اللجنة قد احسنت في مقترحها هذا، قال: (ونحن نوافق اللجنة على هذا المقترح)^(٤) .

أما الشيخ الجزائري فقد كان له موقف مخالف ، وامسك الشيخ علي كاشف الغطاء ولم يعط رأيه.

رابعاً: الجملة.

وافق الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء اللجنة على تقسيم الجملة ولكنه استدرك عليها بأن يضاف الى اجزاء الجملة جزءاً آخر وهو النسبة وكيفياتها^(١).

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥ وبين النجف والأزهر: ٥ .

(٢) ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائري: ١٩ .

(٣) . نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء : ٣٧ ، ٦٠ .

(٤) .المصدر نفسه: ٣٨ .

أما احكام اعرابهما فيرى الشيخ محمد رضا أنّه يمكن أن نعدل عمّا قررته اللجنة الى ما هو ايسر ، والتيسير هو غاية اللجنة ، قال: (هكذا كلّ جزء اساسي للجمله فهو مضموم ، إلا إذا كان موضوعاً بعد "إن واخواتها" أو محمولاً مع " كان واخواتها" فيفتح وإن كنا لانرى أنّ هذا التيسير من العسر) (٢) الظاهر أنّها مشاركة منه في التيسير ، ولعل قوله هذا اقرب الى قول الميسرين ، الضمة علم الإسناد .

خامساً: متعلق الظرف وحروف الإضافة.

لم يختلف فضلاء الحوزة العلمية مع اللجنة الميسرة في هذا المطلب النحوي ، فقد وافقها الشيخان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء بأن هذا الغرض لا بأس به اطراداً للقاعدة وانه اختيار الكوفيين والرضي من قبل (٣) .

أما الشيخ الجزائري فلم يعترض أيضا على الرأي المقترح لكنه اعترض من جانب آخر على مسألتين:

احدهما: اعترض على اللجنة ؛ لأنها نسبت الى النحاة القول بالمتعلق العام (استقر ومستقر) واعرابه خيراً ، وهو يرى أن نسبته الى بعض النحويين ، والجمهور خلافه (٤) .

والاخرى : انّ اقتراح اللجنة ليس اقتراحها حقيقة وانما سبقوا اليه (٥) .

الذي يبدو لي انّ الشيخ الجزائري جانب الصواب في اعتراضه الاول وبخس حق اللجنة في اختيار الرأي الأيسر في اعتراضه الثاني .

أما اعتراضه الأول فلم يوفق الشيخ في نسبة القول إلى بعض النحويين ؛ لأن بعض في اللغة تعني شخصاً واحداً ، أما إذا أراد ببعض المعنى المتداول في الاستعمال بأنهم جماعة قليلة

(١) ينظر: المصدر نفسه : ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٩ .

(٣) ينظر: نقد الاقتراحات، الجزائري : ١١٤ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١١٦ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٦ .

من الأشخاص ، فكلا التوجهين جانباً الصواب؛ لأن المتعلق العام هو رأي جمهور البصريين وأكثر المحققين المتأخرين .

أما اعتراضه الثاني فلم ينصف اللجنة فقد رأى أنّ رأيها هو رأي من سبقهم من النحويين والمقترح ليس مقترحها ليحسب لها والحق أنّ الكثير من اقتراحات الميسرين هو انتقاء الأيسر من بين الآراء القديمة وجمع المتفرقات والمتشابهات ورفع ما يعتقد أنّه دخيل وتهذيب المنهج ، فضلاً عن أنّ اختيار اللجنة لهذا المقترح هو رأي طائفة من الكوفيين وليس رأي الجمهور كما يظن الشيخ الجزائري .

سادسا :الضمير .

انتقد الشيخ علي كاشف الغطاء اقتراح اللجنة حين عدّت الهمزة في "اقوم" والنون في "تقوم" إشارة الى الموضوع بدلاً من جعل الضمير فيها مستتراً قال متسائلاً: (وما ادري اي تسهيل في هذا الاقتراح على الطالب ، ولو رجعت الى وجدانك ايها القارئ الكريم لرأيت ان تفهيم المتعلم أنّ الضمير مستتر فيها اسهل من تفهيمه أنّ الهمزة والنون اشارة الى الموضوع)^١.

محاولة الأستاذ محمد الكسار .

أما جهود الشيخ الحوزيّ الدكتور عبد الهادي الفضلي التيسيرية فقد تلخصت في قراءته لكتاب المفتاح لتعريب النحو ، وظهر قبل التيسير موقفه العلمي والموضوعي الحازم تجاه سلامة اللغة العربية من أي أفكار دخيلة ظهرت في محاولة الكسار .

انضم الأستاذ محمد الكسار الى ركب الميسرين في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) إلا أنّ هذه المحاولة تختلف عن المحاولات التيسيرية المشهورة على يد الاستاذ ابراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور احمد عبد الستار الجواري والدكتور تمام حسان^٢ ، ولعل وجه الاختلاف يتضح من عنوان المحاولة (المفتاح لتعريب النحو

^١ نقد الاقتراحات ، الجزائري: ٤٤ .

^٢ ينظر: موقع الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي على شبكة المعلومات الدولية ، علوم اللغة العربية، قراءة في كتاب المفتاح لتعريب النحو، للاستاذ محمد الكسار، نقد الدكتور عبد الهادي الفضلي

(محاولات التيسير المذكورة سعت الى تيسير النحو بما ينسجم ومتطلبات المناهج الحديثة اما الاستاذ الكسار فيرى انّ النحو القائم غير عربي ومحاولته جاءت لتهدئيه وتنقيته مما شابه وعلق به من مدخولات غير عربية اعجمية او شعوبية ليكون بعد هذه المحاولة نحواً عربياً اصلاً^٣.

حجة الأستاذ الكسار أن النحو العربي القائم في وضعه الفكري وصياغته الفنية لا يتمشى وطبيعة الذهن العربي الذي لم يعرف التفلسف والتعمق في طرح الافكار او صياغة التراكمات واساليب استعمال اللغة^١.

أما نظريته فيرى انّ الحركات الاعرابية التي ربطها علماء النحو بالعوامل لم تكن في ذهن العربي هكذا وانما كانت (رموزاً صوتية مختصرة استعان بها الذهن العربي للتعبير عن اطوار الفعالية المختلفة في الأفعال وعن درجة المشاركة في اداء هذه الفعالية في الاسماء المعربة)^٢.

نظرية الفعالية عنده انّ الحركات الاعرابية لها ثلاث درجات متفاوتة وهي القوة والتوسط والركود، وسمى الدرجة الاولى بالعمدة والثانية بالوسيط والثالثة بالفضلة، ووزع الحركات الاعرابية عليها وفقاً لما توصل اليه وتتبعه لأساليب العرب كالاتي^٣:

١. الضمة للقوة (العمدة).
 ٢. الكسرة للتوسط (الوسيط).
 ٣. الفتحة للركود (الفضلة).
- وصنّف أبواب النحو على وفقها كالاتي:

١. العمدة للمرفوعات .
٢. الوسيط للمجرورات .
٣. الفضلة للمنصوبات .

^٣ ينظر: قراءة في كتاب المفتاح inof@alfadlii.org.

^١ قراءة في كتاب المفتاح.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ المصدر نفسه.

تكمن فكرة الاستاذ الكسار انَّ يستبعد ربط الحركات الاعرابية بالعوامل لأنه تعليل غير عربي مستورد من المنطق اليوناني، قال: (يبدو من كلام خاتمة المحققين ابن هشام انه متأثر جداً بنظرية العوامل والمنطق الصوري اليوناني المستمدة منه في الاصل)^(١) وبهذا يرى انَّ نظرية الفعالية التي طرحها تتسجم وطبيعة الذهن العربي^(٢).

بعد انَّ عرض الشيخ الفضلي اهم ما جاءت به نظرية الاستاذ الكسار في تيسير النحو العربي تناولتها من جانبيين:

احدهما : انتقد طائفة من ارائه رفضاً.

والآخر : استحسنت طائفة اخرى قبولاً.

وقد رأى فيها رأياً عاماً اجمل فيه الجانبين وقبل الجانبين، قال: (انَّ النظرية المذكورة لو وضعت لتيسير النحو او هدف المؤلف منها الى ذلك لكان امر كتابه من الهمية بمكان مهم؛ لأنه سيسهم في شيء مرغوب فيه ومطلوب للجميع وخاصة ان نظريته ارى فيها جوانب كثيرة تساعد مساعدة كبيرة في تدليل كثير من الصعوبات التي تعترض الدارسين ولا سيما في كتب القواعد المدرسية والمقررات التعليمية ، اما كون النحو غير عربي ولا بد من تعريبه فأمر عليه اكثر من ملاحظه ومأخذ)^(٣).

اما انتقاده للاستاذ الكسار فيممكن في رأيه الذي انكر فيه عربية النحو العربي لاسباب رآها غير مقبولة منها انَّ (كون اكثر النحاة من الاعاجم لا يعني عجمة النحو لأن هؤلاء الكثرة كانوا مسلمين قبل ان يكونوا عجماً او عرباً ... لأنه لا قومية ولا شعوبية في الاسلام واذا كان منهم من قد جرت رواسبه الاعجمية الى شئ من الشعوبية فإن هذا لا يستدعينا اعتداد الجميع او الاكثرية شعوبيين)^(٤).

(١) . قراءة في كتاب المفتاح

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه .

واضاف مؤكداً انّ (شأن النحو في دخول الاعاجم الى عالمه شأن العلوم الاسلامية والعربية الاخرى فكما لا نقوى ان نقول: ان الفقه واصوله والبلاغة والتفسير وعلم الحديث والاسانيد او علم الرجال هي اعجمية لدخول علماء من غير العرب فيها خدموها وبرزوا فيها ، كذلك لا نقوى ان نقول هذا في النحو لأنه مثلها)^(١).

اما تأثر علم النحو بالعلوم العقلية، قال: (كما انّ تآثر النحو بالمنطق والفلسفة هو الآخر - في رأيي - لا يجعله غير عربي ، وذلك لأنه المنطق كان آنذاك كمناهج البحث آنئذ ، فكما لا غنى اليوم لباحث في علم او مدون لعلم او مخترع لعلم عن دراسة مناهج البحث والاعتماد عليها اساساً وطريقاً في البحث والتدوين والتأسيس كذلك لم يكن هناك من استغناء عن علم المنطق قديماً لمن يريد ان يبحث او يدون او لمن يريد ان يضع علماً ... والمنطق السوري وان كان يوناني الاصل والمنشأ الا انه علم انساني مشاع ولا يمكن ان يقال عنه انه نتاج البيئة الاغريقية ... وكذلك التزام النحاة في تدوين النحو منهجياً منطقياً ، كل هذا لا يجعل من النحو يونانياً؛ لأن العبرة في تسمية العلم الى العرب او غيرهم هي بأفكار العلم ومعانيه لا بأصول منهجيته)^(٢).

ويرى الدكتور الفضلي ايضاً انّ مبدأ التعليل وهو مبدأ فلسفي عقلي لا يمكن ان يستغني عنه في وضع القواعد ورأى انّ الاستاذ الكسار الذي ذهب الى انّ النحو غير عربي بسبب اعتماد المنطق والفلسفة اليونانية هو نفسه اخذ بمبدأ التعليل في نظرية الفعالية التي فسّر بها وجود الحركات في اواخر الكلم ، فهل يرضى ان نقول: انّ نظرية الفعالية اعجمية لأنها تأثرت بالفلسفة ، لا يمكن ان يقال ذلك لأنه اخذ بمبدأ عقلي خالص أي انساني^(٣).

وأخيراً انتقده الدكتور الفضلي في عدم التمييز بين ما أفاده النحو من المنطق وما افاده من الفلسفة حين رأى انّ خاتمة المحققين ابن هشام كان متأثراً بنظرية العوامل والمنطق السوري

(١) قراءة في كتاب المفتاح.

(٢) المصدر نفسه

(٣) ينظر: المصدر نفسه .

اليوناني المستمدة منه الأصل ، قال: انَّ (نظرية العوامل في النحو تعليل لوجود الحركات في أواخر الكلم، والتعليل مبدأ فلسفي وليس قضية كما جاء في قول الكسار)^(١).

أما النقد الذي ينبغي ان يوجه -في رأى الشيخ الفضلي - الى ما تأثر به النحو من افكار فلسفية فينصب في العلل الثواني والثالث والاستدلال بالدور في موضوع الاسناد هذه القضايا الفلسفية لا بدَّ ان تستبعد من الدرس النحوي لأنها مصاديق غير متحققة^(٢) والظاهر أنَّها مشاركة واضحة منه في التيسير او يتفق مع الميسرين في هذه الجزئية .

أما الجانب الآخر - أي ما استحسنه الدكتور الفضلي في محاولة الاستاذ الكسار - فقد رأى ان له آراء جديرة بالاحترام والاهتمام يمكن الافادة منها في المقررات التعليمية منها:

١- عدّ المنادى من الاسماء التي تعرب من وجهين:

أ-رفعا مع المفرد العلم والنكرة المقصودة والمحلى ب"ال" ، بالضمّة او ما ينوب عنها.

ب-نصباً مع سائر حالات المنادى الاخرى بالفتحة او ما ينوب عنها، قال الدكتور الفضلي: (لان قضية الاعراب والبناء -هنا- لفظية لاتمس جوهر المعنى بشيء والقول باعراب المنادى في جميع حالاته مما يبسر تناوله من ناحية لفظية)^(٣).

٢- رأيه في الغاء الاعرابين: التقديري والمحلي والاكتفاء عنهما بالاشارة الى ان الاسم عمدة ليفهم ان حكمه الرفع وتابعه مرفوع او انه وسيط ليفهم ان حكمه الجر وتابعه مجرور او انه فضلة ليفهم ان حكمه النصب وتابعه منصوب؛ لان في هذا تيسيراً على الدارسين والمعربين. وهذه مشاركة اخرى من الدكتور الفضلي في التيسير.

٣- اختياره رأي الزمخشري في "السين" و"سوف" والذي فحواه أنَّهما تستخدمان للتوكيد والتحقيق وتقوية الفعالية اذا دخلتا على فعل محبوب او مكروه كما في الآيات الآتية:

(١) . قراءة في كتاب المفتاح.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه

قال تعالى: ((زَ الَّذِينَ أَتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئًا لَّهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ))^(١).

وقوله تعالى: ((سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ))^(٢).

٤- ذهابه الى عدم دلالة فعل الامر على الزمن ؛ لأن صيغة الأمر انشائية تدل على طلب ايقاع الفعل.

هذه المسائل المتقدمة وغيرها استحسناها الدكتور الفضلي في محاولة الاستاذ الكسار ، بعد ان رفض تعريب النحو بدعوى انه غير عربي.

(١) الاعراف: ٧/ ١٥٢.

(٢) الاعراف: ٧/ ١٤٦.

المطلب الثاني

جهودهم التيسيرية في ضوء المشاركة دعوة وتأليفاً.

لفضلاء الحوزة العلمية محاولة تيسير ،تناولت المنهج وقواعد العربية من خلال الدعوة للتيسير والمشاركة بمؤلف تيسيري رقد المكتبة العربية بمنهج نقدي شارك في طرح البديل ، وهي محاولة الشيخ يوسف كركوش فكتابه (رأي في الاعراب)^١ .

ولبعضهم محاولة أخرى، نفهم من عنوانها أنها في تيسير المنهج والقواعد ،والمتمصفح لها يجد أنها في تيسير طرح الأفكار اللغوية والنحوية ، فتماشياً مع العنوان وضعنا هذه المحاولة في هذا المبحث ، فضلا عن انتخابها طائفة من آراء الكوفيين التي تعنى بالمنهج واقرتها محاولات التيسير ، المحاولة للشيخ محمد كاظم الملكي في كتابه (الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها)^٢ . ويمكن أن نتناولهما على النحو الآتي:

أولاً: محاولة الشيخ يوسف كركوش في كتابه (رأي في الإعراب) .

انظم الشيخ يوسف الى قائمة الميسرين ورواد الدرس الجديد في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وهو تأريخ مبكر في مسيرة المحاولات المعاصرة ، بدأ الشيخ محاولته بمقدمة ضافية منتقداً منهج النحاة الأوائل في دراستهم النحوية وأبدى استياءه من نظرية العامل وما آل اليه النحو العربي بسببها .

وقد أشاد الشيخ يوسف بمحاولة وجهود الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنه (قد وفق بتنفيذ نظريته لحد بعيد ، ولكن لم يرسم لنا فكرة تعلل لنا إعراب الفعل المضارع ومع هذا كان عمله عملاً جباراً ، وخطوة مباركة ، وبعد ظهور هذا الكتاب ... كنت أنتظر من مفكرينا أن يهبوا ويأخذوا بروح هذا الكتاب ويصنفوا كتاباً في النحو في ضوء هذه النظرية ، ينتشل الناشئة من كابوس النحو القديم)^٣ .

١ . مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، الطبعة الأولى ١٩٥٨م

٢ . مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، الطبعة الأولى ١٩٥٨م

٣ . رأي في الإعراب : ٢٧ .

ويرى الشيخ أنّه قد اهتدى الى إعراب الفعل المضارع بما ينسجم وواقع اللغة بعد أن طرح العامل النحوي ، وسيأتي في موضعه إن شاء الله .

يمكننا أن نفصل مباحث الدراسة بحسب منهجيته في التيسير :

تناول في الباب الأول المصطلحات النحوية التي لها علاقة بالظاهرة الإعرابية وقد رأى أنّه يخالف النحاة في بعض المصطلحات لأمر جدير بالاعتناء وأرقى بالغرض ضم هذا الباب أربعة فصول :

الفصل الأول: في الكلمة والكلام والجملة وشبه الجملة ^١ .

تناول فيه المصطلحات المذكورة وتعريفها بطريقة ميسرة معروفة وأكد المصطلح الأخير "شبه الجملة" مثل صيغة النداء "يا خالد" وصيغة التحذير والإغراء "إياك والشر".

أمّا الفصل الثاني: فتناول فيه أقسام الاسم ^٢ ، وضمّ :

١- الاسم المذكر والمؤنث .

٢- الاسم المقصور والمنقوص والصحيح الآخر .

أمّا الفصل الثالث : فتناول فيه أقسام الفعل ^٣ ، وتضمن :

١- أقسام الفعل باعتبار الزمن .

٢- الفعل المعتل الآخر وصحيحه .

٣- الأفعال الخمسة .

أمّا الفصل الرابع : فخصه للمعرب والمبني ^٤ .

الباب الثاني : في الإعراب.

^١ المصدر نفسه : ٣٣-٣٥ .

^٢ ينظر: رأي في الإعراب : ٣٦-٣٧ .

^٣ ينظر: المصدر نفسه : ٤٣ .

^٤ ينظر: المصدر نفسه : ٤٤-٤٦ .

تحدث فيه عن الظاهرة الإعرابية على أنها من عمل المتكلم تبعاً لما تواضع عليه العرب الأوائل من أن الضمة علم الإسناد بمعنى أن المسند والمسند اليه من حقهما الرفع بالضممة لكونهما ركني الجملة وأن الكسرة علم الإضافة وأن القطع في آخر المضارع للدلالة على أن المضارع أريد به البت والتشدد^١ . ضمَّ هذا الباب تسعة فصول .

الفصل الأول : خصصه لـ "الضممة علامة الإسناد" ، تناول فيه المسند اليه والمسند بوصفهما ركنيين أساسيين في الجملة رفعا بالضممة تمييزاً من الفضلة^٢ .

أمَّا إسناد الأفعال الناقصة فيرى أنها لما أسندت الى اسم افتقرت الى اسم آخر يتم معناها فيكون هذا الاسم فضلةً في الجملة ، أتى به قيماً في الجملة لذا يكون منصوباً بالفتحة^٣ . وهو رأي كوفي تبناه الميسرون من قبل ومن بعد .

الفصل الثاني : خصصه لـ "المضاف اليه" والكسرة علم الإضافة^٤ .

الفصل الثالث: تناول فيه الفعل المضارع وتوجيه رفعه بعد أن رفض فكرة العامل النحوي ، يرى الشيخ يوسف كركوش أنه صاحب فكرة توجيه إعراب الفعل المضارع بعد أن ضرب العامل عرض الحائط ، قال: (يرفع المضارع لكونه مسنداً ، أحد ركني الجملة مثل: يطالع التلميذ درسه فيطالع مرفوع بالضممة لأنه مسندٌ ، والتلميذ مرفوع بالضممة لأنه مسندٌ اليه ودرسه فضلة ، ومن حقه النصب بالفتحة وهو مضاف الى الضمير ويجزم المضارع إذا قصد به البت والتشدد ، وإن لم يكن هناك أداة جزم: ((أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أ))^٥ بحذف النون ، إذ الأصل تأمروني تلميحاً بالجزم الى أن المشركين كانوا ينتشددون بالأمر و ((لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ))^٦

^١ ينظر: راي في الاعراب : ٤٨ .

^٢ ينظر: المصدر نفسه : ٥٠ .

^٣ ينظر: المصدر نفسه : ٥٢ .

^٤ ينظر: المصدر نفسه : ٥٥ .

^٥ الزمر: ٣٩ / ٦٤ .

^٦ المنافقون: ٦٣ / ١٠ .

و((أَنْزَلْنَاهُمْ كُتُوبَهَا وَأَتْمَمْنَاهَا كَرِهُونَ))^١ ... ورد في اللغة العربية عدة كلمات تدلُّ على أنَّ المراد بالمضارع البت والتشدد ، فهي أمارات على البت والتشدد ... وينصب المضارع إذا صرف النظر عن معناه التطابقي وقصده به معناه التضميني وهو المصدر مثل: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه ، إذ المقصود: سماعك بالمعيدي خيرٌ من أن تراه وقرئت الآية ((أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبِدَ)) بنصب أعبد على قصد إرادة المصدر وهو العبادة ... المضارع بعد الأدوات يراد به المصدر وذلك لأنَّ "أنَّ" صرَّح النحاة أنَّها مصدرية تسبك مع المضارع فيكون مصدرًا^٢ .

أمَّا الفصل الرابع : فكان لـ "علامات الإعراب"^٣ ، وتضمن :

١- الاسماء الخمسة .

٢- جمع المذكر السالم .

٣- جمع المؤنث السالم .

٤- المثني .

أمَّا الفصل الخامس: فحدده لـ "الأدوات المشاركة"^٤ ، قصد بذلك حروف العطف

أمَّا الفصل السادس: فخصصه لـ "التوابع"^٥ ، أمَّا الفصل السابع: فكان لـ "الصرف ومنعه"^٦ .

الفصل الثامن : لـ "الفضلة وانواعها"^٧ .

الفصل التاسع: لـ "النفى بـ" لا "^٨ .

والخاتمة لدراسة طائفة من الأساليب^٩ ، منها التعجب والمدح والذم والإغراء والتحذير

^١ هود : ٢٨ / ١١ .

^٢ رأي في الإعراب : ٥٨ - ٦٣ .

^٣ ينظر : المصدر نفسه : ٦٥ - ٦٦ .

^٤ ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ - ٦٨ .

^٥ ينظر : المصدر نفسه : ٦٩ - ٧٠ .

^٦ ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ - ٧٦ .

^٧ ينظر : المصدر نفسه : ٧٧ - ٨٠ .

^٨ ينظر : المصدر نفسه : ٨١ - ٨٢ .

تتلخص محاولة الشيخ يوسف كركوش بجملة ملاحظات نقدية نحوية سددها للمنهج القديم تضاف الى جهود فضلاء الحوزة العلمية وجملة اصلاحات استناداً الى مواضع الخلل والصعوبة التي يراها ، تمثلت بالغاء نظرية العامل وترك التعليقات وضم النظر الى النظر وجمع ما تشتت في نظره .

أثنى على هذه المحاولة الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي في تقديمه لها ، قال: (هذا رأي في الإعراب يعرضه الأستاذ الشيخ كركوش وهو رأي جدير بالملاحظة ، جدير بالدرس ، رأي عرض المشكلة الرئيسية في نحو العربية التي أغفلها أكثر الداعين الى إصلاح النحو ... وهذا الرأي الذي يعرضه الأستاذ يوسف في هذا الكتاب دعوة تتسم بالجدة تقوم على استيعاب واستقراء وفهم واعٍ للمشكلة)^(١) .

وفي الوقت نفسه أخذ المخزومي على الشيخ يوسف وأغلب الباحثين أنه واياهم أغفلوا منهج الكوفيين ودرسهم الذي يرى أنه منبع يعين الدارس على إخراج نحو للعربية يضم كل هذه الأشئات الحية التي أماتها تقعر البصريين^(٢) .

وأخيراً أرى أنّ محاولة الشيخ الحوزي يوسف كركوش تعدّ قفزة نوعية في تأريخ الدرس النحوي الحوزي والجامعي العراقيين .

أمّا الدرس النحوي الحوزي فلما في هذا الدرس من تمسك بالقديم وتقييد مفرد بدراسة القدماء ، فقد ناصر وشارك في الدرس الحديث في جو تقليدي عام ، ربّما يعادي التجديد ، وبهذه المحاولة الجادة واليتيمة يمكن القول: إنّ الحوزيين قدّموا وشاركوا في الدرس الجديد .

أمّا الدرس النحوي الجامعي فلقدم المحاولة قياساً بالمحاولات التيسيرية للباحثين العراقيين ، وقد وضع الأستاذان الدكتور نعمة رحيم العزاوي^(٣) ، والدكتور سعيد جاسم الزبيدي^(٤) المحاولة في إطارها الزمني الصحيح .

^١ ينظر: المصدر نفسه: ٨٣ - ٨٥ .

^(١) مقدمة كتاب (رأي في الإعراب) للدكتور مهدي المخزومي .

^(٢) ينظر: المصدر نفسه : المقدمة.

ثانياً: محاولة الشيخ محمد كاظم صادق الملكي في كتابه "الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها".

الذي يقرأ العنوان المشار اليه يظهر له أنّها محاولة تيسير والذي يتصفح مقدمة الكتاب يتيقن أنّها محاولة تيسير ، إذ انتقد الدراسات اللغوية التي ركزت على فروع اللغة (ولم تتل منبوع ثروتها ، ومعين مادتها ومصدر حياتها ، وقد لاحظت القواعد في اللغة العربية لمعظمها شذوذ وانتقاص ، حتى الكتب المؤلفة أخيراً حين ينظر الناظر اليها وبه مسّ من الحزن على جهد أضعافه مؤلفوها ، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والغيرة من لغتهم أن تستقصى من مبدئها الى منتهاها وتهذب ما تحتاج الى تهذيب وتحريرو^١ .

والحقيقة أنّ العنوان والمقدمة يختلفان تماماً عن المضمون والظاهر أنّ محاولة الشيخ محمد كاظم كانت جادة في نفسها إلا أنّه لم يُوفق فيها والسبب يعود الى سيطرة النزعة الأصولية والفلسفية عليه والتي ظهرت بوضوح في محاولته أولاً وعدم السير على نهج الميسرين ثانياً فمثلاً لم يدعُ الى الغاء نظرية العامل التي يكاد أصحاب التيسير أن يتفقوا على أنّها محور التعقيد في النحو العربي ، ولم يضم المتشابه بعضه الى بعض ولم يجمع الشتات المتناثر من أبواب النحو الى غير ذلك ممّا ظهر تشخيصه واتفق عليه أهل الدرس الجديد .

فظهر كتابه على نمط مباحث الألفاظ أو المبادئ اللغوية التي يبحثها الأصوليون في مقدمات مؤلفاتهم الأصولية وكما لا يخفى على من اطلع على هذه المقدمات حجم الصعوبة والتعقيد اللذين يجابه بهما دارس اللغة العربية لهذه المباحث من حيث المصطلح والأساليب وطريقة البحث ، فالشيخ محمد كاظم كتب محاولته بطريقة الأصوليين في البحث النحوي ولكنها أيسر وأوضح ممّا كتبه الأصوليون في مقدماتهم اللغوية أو مباحث الألفاظ وعليه نستطيع أن

(٣) ينظر: نحوي عراقي مجهول ، مقال ، جريدة الجمهورية العراقية ، د. نعمة رحيم الغزوي ، العدد (٩٠١١) في ١٣ حزيران .

(٤) ينظر: نحوي مجهول في القرن العشرين الشيخ يوسف كركوش ، د. سعيد جاسم الزبيدي: ١٨ .

^١ الآراء الراقية: ٣ .

نقول: إنّها محاولة تيسير لطلاب الأصول لا طلاب اللغة العربية ، وقد صنّف أحد الباحثين هذه المحاولة في ضمن المحاولات التي لم ترقّ الى المستوى المطلوب^٢ ،

إنّ كانت لطلاب العربية فهو على حقّ ، إلا أنّ العدل والموضوعية تقتضي أن أشير الى أنّه قد اتفق واختار طائفة من آراء وأفكار الكوفيين^١ التي يعدها الدرس الحديث من آراء التيسير القريبة من واقع اللغة ، فضلاً عن نظراته الثاقبة التي تتفق والمنهج الحديث في دراسة اللغة ، وملاحظاته النقدية لمنهج القدماء وطائفة من المباحث النحوية .

^٢ ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ١٦٠ .

^١ . ينظر: الآراء الراقية: ٢٣ ، ٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢٤٥ .

النتائج

١. كشف البحث عن جانب معرفي مهم من الجوانب التي قدمت فيها الحوزة العلمية وما زالت وهو علم النحو العربي .
٢. كشف البحث عن شخصيات علمية نحوية ، الكثير منها غائب أو مغيب عن الأوساط الثقافية الرسمية ، والمعروف منهم ربما عُرف فقهياً وليس نحوياً.
٣. انفتاح الحوزة العلمية على الأوساط العلمية ولاسيما الجامعية منها فقد كانت بينهما مراسلات ومناظرات نحوية اسفرت عن نتائج طيبة.
٤. كشف البحث عن مسؤولية عالية لفضلاء الحوزة في المحافظة على سلامة اللغة العربية من نقد بعض الآراء التي ترى تبعية النحو العربي لغيره من القوميات الأخرى والتأثر بأفكارهم والدعوى الى تعريبه عن طريق طرح فكرة التيسير.
٥. كشف البحث عن رفض بعض رجال الحوزة العلمية لطائفة من الآراء الميسرة بحجة أن معرفتها لا تخلو من فائدة علمية ، او أن الرأي الميسر الجديد أصعب من الرأي القديم .
٦. المشاركة في تيسير النحو العربي في أربعة جوانب :
 - أ- المشاركة الفعلية في تيسير الكتاب النحوي التعليمي وخير من مثلهم الشيخ علي كاشف الغطاء ، والسيد محمد تقي الجلاي ، والشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي.
 - ب- المشاركة في تيسير النحو العربي فيما يتعلق بالمنهج النحوي دعوةً وتأليفاً ، ومثلهم في ذلك الشيخ يوسف كركوش .
 - ت- تقديم كتب نحوية ميسرة لطلاب علم الأصول تعينهم على دراسة مباحث الألفاظ الأصولية ، وخير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكي .
 - ث- نقد محاولتي تيسير والتي رأى فيها المنتقدون قبول بعض الآراء التيسيرية ، ومثلهم في ذلك الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء ، والشيخ علي كاشف الغطاء والشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي .
 - ج- الاهتمام البالغ من فضلاء الحوزة العلمية بالإعراب التطبيقي من خلال كتب إعراب القرآن وإعراب الشواهد النحوية ، وخير من مثلهم الشيخ محمد جعفر الكرياسي .

المصادر

- 📖 القرآن الكريم.
- 📖 الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها ، الشيخ محمد كاظم الملكي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م
- 📖 إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد جعفر الكرياسي ، دار الآداب ، النجف الأشرف ١٩٩٩م .
- 📖 إعراب القرآن الموسوم بملحة الإعراب في نخبة من سور الكتاب ، الشيخ محمد جعفر الكرياسي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٩م .
- 📖 الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- 📖 البدأة في علمي الصرف والنحو ، السيد محمد التقي الجلاي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- 📖 تحفة الحضرة الأعراب في علم النحو والإعراب ، السيد هادي حمد كمال الدين ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
- 📖 جواهر الأدب في المبنى والمعرب ، السيد محمد التقي الجلاي ، مطبعة الأمة ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- 📖 الحال في النحو العربي ، الشيخ صالح الجصاني ، مطبوع على الحاسبة الالكترونية (د.ت).
- 📖 دراسات في قواعد اللغة العربية ، الشيخ عبد المهدي مطر ، مطبعة الآداب النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- 📖 رأي في الإعراب ، الشيخ يوسف كركوش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- 📖 الستمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدروس النحوية والصرفية ، السيد مهدي محمد السويج الخطيب ، مطبعة القضاء ، النجف الأشرف ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- 📖 شرح الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطي ، الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني ، منشورات دار الحكمة ، قم المقدسة ١٣٧٢هـ .
- 📖 الفاتحة في النحو ، الشيخ عباس كاشف الغطاء (د.ت) (د.ط).

📖 كتاب نظم الزهر من نثر القطر ، الشيخ هادي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .

📖 الكواكب الدرية في الأحكام النحوية ، الشيخ علي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .

📖 مختصر في النحو ، الشيخ عبد الهادي الفضلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ-١٩٧١م .

📖 مواقع حالات الإعراب ، الشيخ محمد جعفر الكرباسي ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

📖 نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية ، الشيخ أحمد الجواد الجزائري ، مطبعة دار النشر والتأليف ، النجف الأشرف ١٣٧٠هـ-١٩٥١م .

📖 نقد الاقتراحات المصرية ، الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء وولده الشيخ علي كاشف الغطاء ، الذخائر ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

📖 نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى ، مطبوع بهامش شرح قطر الندى ، الشيخ محمد جعفر الكرباسي ، دار الاعتصام للطباعة والنشر ، مطبعة البقيع ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

المخطوطات

📖 كتاب نظم الزهر من نثر القطر ، الشيخ هادي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .

📖 الكواكب الدرية في الأحكام النحوية ، الشيخ علي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .